تشبيك علاقات الدولة-المجتمع من منظور الحوكمة العالمية:
نحو تمكين الفواعل غير الدولاتية

أ/ صفية إدري

أستاذة مساعدة (أ)، جامعة أم البواقي
idrisafia@yahoo.fr

ملخص:

لعل من أبرز مميزات النظام السياسي العالمي الراهن تلك الزيادة سريعة الوتيرة في حجم وأهمية الكيانات من غير الدول التي تعمل على أساس عالمي عابر للحدود مشكلة بذلك تحديا كبيرا لافتراضات المقاربات التقليدية للعلاقات الدولية، التي تفترض أن الدول هي الوحدات المهمة في النظام الدولي.ومن هذا المنطلق سيتم التركيز على منظور الحوكمة العالمية لمحاولة فهم أساس قوة الفواعل غير الدولاتية والظروف التي تعزز الاعتماد عليها، وذلك عبر تطوير استراتيجيات التشبيك في شكل محصلة تفاعل ايجابي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية وسيتم ذلك من خلال الإجابة عن إشكالية كيف يمكن تمكين الفواعل غير الدولاتية بالاعتماد على العوامل التفسيرية لقوتها في سياق الحوكمة العالمية. بافتراض التركيز على تجديد الاهتمام بالعلاقات العابرة للقوميات، وصور تحول السلطة من الدولة إلى الفواعل غير الدولاتية بمختلف أنماطها.وخلصت هذه الورقة إلى أهمية فهم متطلبات تمكين الفواعل غير الدولاتية عبر تعزيز المنطق التشاركي الذي أفرزته الترتيبات الجديدة للحوكمة العالمية، وإبراز الأبعاد غير الصفرية في تفاعلات الدولة والفواعل غير الدولاتية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة العالمية، الفواعل غير الدولاتية، التشبيك، التمكين.

Abstract:

One of the most prominent features of the current world political system is the rapid increase in the size and importance of non-state entities operating on a global, trans-boundary basis posing a major challenge to the assumptions of traditional approaches of international relations assume that States are the important units of the international system. Emphasis will be placed on the perspective of global governance to understand the basis of the strength of non-state actors and the conditions underpinning reliance on them by developing networking strategies in the form of positive interaction between the state and non-state actors. This will be done by answering the problem of how non-state actors can be empowered by the explanatory factors of their power in the context of global governance. Assuming that the focus is on renewing interest in trans-national relations and on the transformation of power from the state to non-state actors of various types. This paper concluded by understanding the requirements of empowering non-state actors by enhancing the participatory logic Created by the new arrangements of global governance ,and highlighting the non-zero dimensions of state and non-State actors interactions.

Key words: Global governance, non-state actors, networking, empowerment.

مقدمة:

تعكس السياسة العالمية فضاء للتفاعل المستمر بين الدولة والفواعل غير الدولاتية، وذلك بالنظر إلى تزايد مستويات الاعتماد المتبادل وتسارع وتيرة العولمة، فتوسيع مجال التعاملات الاجتماعية عبر الحدود الوطنية طرح مسألة سلطة الدولة مقابل الفواعل غير الدولاتية، وأعاد فتح النقاش حول دور هذه الأخيرة في سياق ترتيبات مختلفة لصنع القواعد التي يعبر عنها بالحوكمة في مقابل الحكومة التي اعتادت أن تكون أساسا للدول.وبدلا من تحليل العلاقات ما بين الدولاتية العابرة للقارات في شكل معادلة صفرية، أصبح من المهم دراسة تفاعلاتها وتداخلاتها عبر توثيق تجريبي لنشاطات الفواعل غير الدولية ودراسة تأثيرها.خاصة في ظل تموقع الدولة الوسطي بين تعدد الفواعل في المستويات المختلفة وتضارب الرؤى حول مصيرها بين مقر بدوام واستمرارية حكمها، وبين مؤيد للآثار الخطيرة للتحولات الجديدة للعولمة على مصير سيادتها المطلقة، ومن هنا تأتي إشكالية هذه الورقة التي تحاول الإجابة عن سؤال كيف يمكن لتعاظم دور الفواعل غير الدولاتية خلق منطق تساندي استراتيجي في تفاعلات الدولة والمجتمع بما يعزز ممارسة الوظائف المنوطة بهما؟ وتفترض هذه الدراسة أنه من أجل خلق أنماط تعاونية تجعل الدولة تقر بشراكاتها مع الفواعل غير الدولاتية في ممارسة سلطتها يجب تطوير سياق تعاوني ومنطق عمل يمكن للدور الذي تلعبه الفواعل غير الدولاتية في التفاعلات الدولية. ولمعالجة هذا الموضوع ينبغي توظيف إطار نظري يبرز رؤية نظريات العلاقات الدولية لمنطق الاعتماد المتبادل والمسارات السببية الكامنة وراء التفاعل المتساند بين الدولة والفواعل غير الدولاتية بعيدا عن الحالات التي تختزل تأثيرات هذه الأخيرة في صورة اختراقية تساومية تعمل على إضعاف سلطة الدولة وممارستها للوظائف المنوطة بها.

1. ما بعد نظام واستفاليا ومدلولات التحول في أنظمة الحوكمة الدولية

كانت معاهدة واستفاليا، أو ما يعرف بالنظام الواستفالي نسبة إلى "**سلام واتسفاليا** " 1648أساسا لنموذج الدولة الموجهة للسلطة، باعتبارها كيان مستقل وسيدة على إقليمها، تتمتع بحقها في صنع سياساتها الداخلية والخارجية، تحديد إستراتجيتها التنموية، الاجتماعية والاقتصادية.فمفهوم الدولة من هذا المنظور كان يعني أن العالم مقسم إلى أقسام أو أجزاء إقليمية يخضع كل منها لحكومة منفصلة ومستقلة. وهي جهاز مركزي يمثل السلطة الشعبية المنظمة رسميا، ويتمتع باحتكار قانوني فائق الفاعلية لممارسة سلطة شاملة وعليا، وغير محدودة فوق الأراضي المخصصة لها. (بيليس 2004، ص.41) ووفقا لهذا المنطق الدولتي قسم العالم إلى حدود قطرية يجسد فيها النظام الدولي ساحة لتنافس المصالح، وفق منطق عقلاني يعتمد على ادراكات قطرية لمضامين المصلحة الوطنية والأمن القومي داخل الرقعة الجغرافية للدولة.وبالرغم من أن مثل هذا النظام قد أثبت فعاليته واستقراره بشكل كاف، وترتيب النظام العالمي على قاعدة المصالح الوطنية لفهم منطق العلاقات الدولية.إلا أنه ووفقا لوجهات نظر الخبراء بدأ النموذج الواستفالي يخضع لتحولات مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون، بالنظر إلى التغلغل الكبير لنسق العولمة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية التي انعكست في إدخال العديد من الشكوك في منظومات قيم كل من الدولة والعلاقات الدولية، وتفكيك الإدراكات المعرفة بالحدود القومية سواء على المستوى المحلي أو الدولي. بحيث ترى مارتا فينمور Martha Finnemore أن تراجع الدولة كوحدة تحليل أساسية في المجتمع الدولي وفي حياة الفرد يعود إلى تراجعها في أن تكون قوة التغيير الرئيسية. وهو ما فتح المجال أمام تصور بنية السياسات العالمية كشبكة

معقدة من العلاقات بين سلطات أو فواعل مختلفة تتابع مهام متنوعة معتمدة على بعضها البعض في المخرجات والنتائج. ومتجاوزة بذلك المفاهيم السياسية والحدود القومية للدولة.الأمر الذي ترتب عنه انتقال العلاقات الدولية من علاقات بين الدول إلى علاقات عبر أو فوق الدول، وتراجع مستويات التحليل التقليدية التي هيمنت على حقل التنظير في العلاقات الدولية. (Avant and Finnemore 2010, p. 4.)

ولتوصيف ملامح النظام ما بعد الواستفالي، قدم كل من فولكر ريتبورغ Volker Rittberger، وتانجا بروهل Brühl and Rittberger في مقالتهما "**من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: الفواعل، صنع القرار الجماعي، الأمم المتحدة في عالم القرن الواحد والعشرون** " توليفة من خصائص ومحفزات التحول من أنظمة الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية ربطت بين التحديات والنقائص التي واجهها نظام السيادة التقليدية، والتي مهدت الأرضية لانطلاق تنظيم جديد لعالم ما بعد وستفاليا. (Brühl and Rittberger 2000, p. 7) وتشمل ما يلي:

أ. **نهاية الحرب الباردة وتحدي تحول بنية الخريطة الجيوسياسية:**

ترتب عن نهاية الحرب الباردة تحولات مست بنية النظام الدولي من خلال إعادة توزيع القوة، فمع انهيار الاتحاد السوفياتي وانحسار الإيديولوجية الشيوعية تفجرت مسألة الحدود والقوميات على المستوى العالمي، حيث أضحى متغير العرقية أهم محرك للتفاعلات النزاعية العالمية.وهو ما انعكس على قدرة نظام الأمم المتحدة في ضمان نجاح وفعالية مهامها في حفظ الأمن والسلم الدوليين، خاصة المشاكل التي واجهت مدى انتشار قواتها في مناطق النزاع وعملية تمويلها. مما استوجب ضرورة التكيف المؤسساتي للأمم المتحدة مع أنواع الحروب الجديدة وإعادة التفكير في المنظور التدخلي في توجيه عمليات السلام عبر إشراك فواعل جديدة غير رسمية في حل النزاعات، مثل ممثلي المنظمات غير الحكومية، وهو ما عرف بدبلوماسية المسار الثاني Track two Diplomacy بحيث تم استبدال المفهوم الواستفالي للدبلوماسة بنمط تعاون عابر للقوميات، يتضمن نسق واسع من الأدوار المشتركة لكل من الدولة والكيانات غير الدولاتية المتفاعلة بطريقة تتجاوز نظام مركزية الدولة، وتشمل هذه الآليات التشبيك وبناء التحالفات والشراكات، الحملات العالمية، المؤتمرات. (Coate 2000, p. 7)

ب. **العولمة وانجراف الحدود بين الداخلي والخارجي:**

لا شك أن العولمة في منطلقها الأساسي اتسمت بمركزية المظاهر الاقتصادية عبر تنامي آليات التفاعلات الاقتصادية العابرة للحدود وتشعب التفاعلات والمعاملات التجارية التي فرضتها ديناميكية السوق إلا أن مضامينها الواسعة تمتد لتشمل الأبعاد السياسية، الاجتماعية والثقافية، فهي تعني امتداد التبادلات والتعاملات الاجتماعية العابرة للحدود (الاتصال، الثقافة والتفاعل الرمزي)، التفاعلات الحركية(حركة الأفراد العابرة للقوميات)، الأمن (التفاعل الجماعي، التهديدات المشتركة)، البيئة(تبادل الملوثات، الإنتاج المشترك للمخاطر البيئية).بحيث سمحت التحولات المعولمة على المستوى الاقتصادي بتلاشي الحدود الجغرافية وتداخل المجالات الداخلية والخارجية أمام امتداد المصلحة والامتيازات التجارية.وبهذا حل النفوذ الأفقي للسوق محل القدرة الرأسية للدولة.

وتنعكس تحديات العولمة على أنظمة الحوكمة الدولية في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، والذي يشير إلى أن أنظمة الحوكمة الدولية فشلت في تحقيق الأهداف الرئيسية للحوكمة في توفير الرفاه الاجتماعي.
- بسبب تزايد مستويات التحرير الاقتصادي، الخوصصة تزايدت مشاركة قوى السوق العابرة للحدود خاصة الشركات متعددة الجنسيات في الشؤون الدولية وهو ما انعكس على قوة الدولة في أدائها لوظائفها، وتغيير العلاقة بين الفواعل التجارية والدولة(الرقابة على رأس المال المالي، التكنولوجيا، التوظيف، الموارد الطبيعية).
- تنامي تحركات فواعل المجتمع المدني ضد الآثار السلبية للعولمة، ومحاولة تغيير التوازن داخل ثالوث العولمة عبر التظاهر وتشكيل التحالفات.(Avant and Finnemore,2010, p. 5)

ج. **التحدي التكنولوجي:**

بعيدا عن اختلاف النقاشات حول إمكانيات تموقع الدولة الوسطي بين تعدد الفواعل في المستويات المختلفة وتضارب الرؤى حول مصير الدولة بين مقر بدوام واستمرارية حكمها، وبين مؤيد للآثار الخطيرة للتحولات الجديدة للعولمة على مصير سيادتها المطلقة، شكلت الثورة التكنولوجية -التي تشمل على الانترنت، وتكنولوجيات أقمار المواصلات والهواتف النقالة والحواسب السريعة، بالإضافة إلى تطور استخدام الإعلام الآلي، وغيرها من تقنيات الاتصال الحديثة- مرحلة جديدة تماهت إثرها الحدود وتقلصت فيها الاعتبارات الجغرافية وتسارعت فيها توجهات العولمة وأنماطها بشكل غير محدود. فقد أدت إلى تسهيل عولمة الإنتاج والأسواق المالية وتعميق مفاهيم الاتصال التنافسي الشامل بمستويات مشاركة عالية في الاقتصاد العالمي. وتدويل بعض المشكلات الاقتصادية كالفقر والتنمية المستدامة، وحماية البيئة والتوجه العالمي لتنسيق عمليات المعالجة لهذه المشكلات. ((Brühl and Rittberger Volker, p. 13

وتعتبر ثورة المعلومات والاتصال من التحديات الرئيسية للحكومات الوطنية وأنظمة الحوكمة الدولية من خلال العناصر التالية: القدرة على نقل المعلومات من وسيط لآخر مع إمكانية التحكم في نظام الاتصال، وتعزيز قنوات الربط؛ الانتقال من اللغة الواحدة إلى اللغات المتعددة، بما يجعل المعلومات متاحة؛ الاهتمام أكثر بكفاءة العنصر البشري والسرعة في أداء الأعمال؛ تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدى إلى تنامي قدرة الفواعل غير الدولاتية على التأثير. فعل سبيل المثال استفادت المنظمات الدولية غير الحكومية من ثورة المعلومات، ووسائل الإعلام، التي أصبحت تعني في أحد أهم أبعادها أنه بات لدى هذه المنظمات المزيد من المعطيات وأساليب العمل الإضافية بعدما كانت المعلومات أداة لسلطة الدول عبر استعمال الترويج الإعلامي المقنَع، وحجب المعلومات أو تجميد تدفقها.وعلى هذا الأساس ساهم انتشار تكنولوجيا المعلومات والسهولة المتزايدة في تداولها، تجاوز القيود التي كانت تفرضها المتغيرات المتعلقة بالمكان والزمان، مما أدى إلى تعزيز التواصل بين الأفراد والمنظمات الدولية غير الحكومية في طابع غير رسمي، على شكل مكالمات هاتفية، رسائل الكترونية، رسائل عبر الفاكس، وتداول الكتيبات والنشرات من جهة أخرى، وتمكين المنظمات الدولية غير الحكومية من التأثير على السياسات الدولية، الرأي العام وصانعي القرار؛ مساهمة الثورة التكنولوجية في تمويل رأس المال البشري أو المواطنة، عبر ثورة المهارات فقد أصبحت للأفراد القدرة على تقييم ما يناسبهم في الشؤون الدولية، وكيف يمكن تجميع سلوكهم وفقا لنتائج جماعية عامة تعمل على تحويل استجابتهم لسلطة الدولة الأمة نحو كيانات فوق قومية، أو عابرة للقارات. (Fissen 1997, p. 112)

كل هذه التحديات أصبحت تشكك في مدى موضوعية المعيار المفهومي القديم لعنصر السيادة أمام الدوافع الحركية الضابطة للعلاقات فيما بين الأطراف والعناصر التي أصبحت من خلال العلاقات القائمة فيما بينها عبارة عن شبكة معقدة من التفاعلات.ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى إسهامات جون بورتون في كتابه"**المجتمع العالمي**" الذي تحدث فيه عن بدايات ظهور مجتمع عالمي أمام تراجع أدوار الدول، هذا المجتمع حسبه شبيه"**بشبكة العنكبوت**"، كل فرد فيه يملك علاقات متعددة مع مؤسسات متنوعة، هذه العلاقات جوهرها إشباع الحاجات خصوصا الأمن والرخاء. ويعتقد بورتون أن الشكل السياسي الذي تمثله الدولة لم يعد قادرا على إشباعها لذلك يتوجه الأفراد نحو فاعلين آخرين. (كيت و بكنك 2005، ص. 37). كما يشكل كتاب روزنو الموسوم ب "**الاضطراب في السياسات العالمية**" turbulence in world politics نقلة نوعية في السياسات ما بعد الدولية post-international politics تميزت بالتشعب والتعقيد يتعايش فيها نظام مركزية الدولةstate-centric system بنفس القوة وعبر مركزية أكثر مع نظام متعدد المراكز multi-centric system يتميز بفواعل عابرة للقوميات خالية السيادة transnational sovereignty-free actors.

وتعمقت هذه الرؤية في إطار نظريات أطلق عليها "**نظريات ما بعد وستفاليا**" دعت إلى ضرورة النظر للعلاقات الدولية على أنها أكثر تعقيدا وتشابكا من مجرد الدولة.بحيث أضيف إلى الواقعية نموذج المجتمع الذي لم تعد الدولة تشكل وحدته الأساسية، بل عبارة عن مراكز متفجرة من السلطات. فمن خلال هذا الكتاب يؤكد روزنو أن التداخل بين العالمين متأصل في بنية النظام العالمي وهذا راجع إلى تزايد ترابط السياسة ما بعد الصناعية، وعلى الأخص الزيادة في وتيرة الأنشطة العابرة للقوميات. (Thomas,2002, p. 258)

وفي هذا النمط من التحليل أكد كذلك **كارل هولستي** الذي جعل من المجتمع الشامل فاعلا يضاهي الدولة في أهميته على تنوع وتعدد الفواعل في العلاقات الدولية، وضرورة التفرقة بين نوعين من العلاقات الأول يمثل السياسة العليا، وهي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا الحرب والسلم، أما النوع الثاني فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات ماعدا قضايا السلم والحرب، يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة (بخوش 2004، ص. 17).

2. الجدل النظري حول المقاربات التساندية والصراعية في تفاعلات الدولة -المجتمع

أصبح التحدي الرئيسي الذي يواجه التنظير حول الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية، لا يتوقف فقط حول إثبات أهميتها أو الجدوى منها، بل ضرورة تفسير أين، ومتى، وكيف تبرز أهميتها؟وذلك عبر تطوير سياق منطقي يرتكز على كيفية وسبب تأثير الفواعل غير الدولاتية على الدول في سياق التفاعلات الدولية، وكيف ولماذا يمكن لبعض الفواعل غير الدولاتية أن تؤثر على أبعاد إستراتيجية للعبة التفاعل الدولي أكثر من غيرها؟ (Brühl and Rittberger 2000, p. 10)

أ. المقاربات النسقية

تشترك المقاربات النسقية في بعض الافتراضات الأساسية التي يتم فيها تفسير العلاقات بين الدول والفواعل غير الدولاتية من خلال التعامل مع الدول كفواعل موحدة، وبهذا لا تنسب المقاربات النسقية أي تأثير أو دور هام للفواعل غير الدولاتية العابرة للقوميات في السياسة الدولية. فهي ترتكز على تفسير سلوك الدولة، هيكل النظام الدولي، توزيع القوة، التبعية الاقتصادية، المؤسسات الدولية، من خلال تحديد مصالح الدول

وقدرتها على تحقيقها، والتركيز على البيئة الاقتصادية للنظام الدولي بما يمنح الدول تفضيلات أكبر للتوسع والربح، لذلك فإن الدول هي المعنية أكثر بمسألة تعظيم فرص بقائها عبر تنظيم قوتها السياسية والاقتصادية وجها لوجه مع منافسيها.

ب. نظريات الأنساق الفرعية:

ترتكز هذه المقاربات في افتراضاتها حول فهم طبيعة العلاقة بين الدولة والفواعل غير الدولاتية على فتح ما يعرف بالعلبة السوداء للدولة، وذلك بالاعتماد على المؤسسات السياسية، المجتمع وثقافة الدول الفردية لتفسير سلوك الدولة في السياسة العالمية..وهناك ثلاثة فروع رئيسية في نظريات الأنساق الفرعية:

مقاربات مركزية المجتمع:

تعتمد على ضغط الفئات الاجتماعية الداخلية من خلال المجالس الشعبية، جماعات المصالح، الرأي العام، والانتخابات في تفسير سلوك الدولة، على اعتبار أن الفواعل الدولاتية مقيدة بالضغوط الاجتماعية التي تتطور عبر العملية السياسية أين تتنافس المصالح المجتمعية.ويتم تحليل القرارات السياسية من حيث تفضيلات وقوة الفواعل غير الدولاتية.

مقاربات مركزية الدولة:

تسعى إلى تضمين الدولة مرة أخرى في مقاربات الأنساق الفرعية، من خلال التركيز على مصادر سلوك الدولة في سعيها إلى تحقيق أهدافها الخاصة في غياب أو حتى ضد القوى الاجتماعية والفواعل الأخرى. وهنا يؤكد أنصار دولاتية العلاقات الدولية بأن القوة الداخلية للدول على المجتمع تنبع من ضرورة الحفاظ على التماسك الداخلي للأمة، والسلامة الخارجية لإقليم الدولة، واستخراج الموارد (Sellers 2010, p. 24).

مقاربات الدولة-المجتمع:

تقوم مقاربات الدولة-المجتمع على افتراض مركزي مفاده أن درجة التفاعل والتأثير بين الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية تتوقف على البنى الداخلية لدولة معينة التي تتوسط، تضفي وتعكس مصلحتها. وخاصة في مجال السياسة الاقتصادية الخارجية المقارنة لشرح الاختلافات في استجابات الدولة لتحديات النظام الدولي.بحيث يشير مفهوم البنى الداخلية إلى مؤسسات الدولة السياسية، البنى الاجتماعية والسياسات التشبيكية التي تربط بين الدولة والفواعل غير الدولاتية من جهة، وتؤكد على مختلف درجات قوة واستقلالية الدولة من جهة أخرى. (Brühl and Rittberger 2000, p. 8)

وفي ظل هذا النقاش المحتدم في مجال العلاقات الدولية حول من من نظريات النظام النسقية أو شبه النسقية متفوقة في تحليل تفاعلات الدولة والفواعل غير الدولاتية في السياسية الدولية، ظهر إتجاه ثالث يؤكد أن ظهور الفواعل غير الدولاتية في السياسة العالمية وعلى نحو متزايد يموه التمييز بين المجال الداخلي والخارجي ويستدعي مقاربة تكاملية تربط بين المستوى النظمي والشبه نظمي في تفسيرات سلوك الدولة يعرف "**بالنظريات التكاملية**"التي تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

- **نظريات المساومة الدولية**: أهمها مقاربات المباريات ثنائية المستوى التي تفسر سلوك الدولة كتفاعل بين المصالح السوسيو-اقتصادية على المستوى الداخلي وقيود المساومة على المستوى الدولي، كما

تفترض أن مصالح الدولة لا يمكن اختزالها في المطالب المجتمعية، فالتوازن بين الاهتمامات الخارجية والداخلية في مسار الدبلوماسية ذو حدين: من جهة يمنح الدولة السلطة التنفيذية لزيادة استقلاليتها، ويفسح المجال لدوائرها الداخلية في متابعة مصالحها الخاصة من جهة أخرى. (Dinar and Aliar eds. 2008, p. 25)

- **نظريات العلاقات العابرة للحدود:** فهي تنتقد مقاربات المباريات ثنائية المستوى لتجاهلها النشاطات ما بين الحكومات العابرة للقوميات، والمستويات التي تعرقل أو تقلص من حفظ مكانة الحكومات بين المستوى الداخلي والدولي.ويبرز في هذا الإطار أهمية تشكيل تحالفات عبر الحدود الوطنية في الحد من الخيارات الذاتية والإستراتيجية للحكومات الوطنية في السياسة الدولية، على الرغم من أن الفواعل الدولاتية تبقى من الأهداف الأساسية للنشاطات العابرة للقوميات. (Brühl and Rittberger 2000, p. 10)

الجدول رقم 1: مستويات التحليل والتفاعل المؤسساتي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية

الفواعل المتميزة	مستويات التحليل
الفواعل الدولاتية	النظريات النظمية
فواعل غير دولاتية وطنية	النظريات شبه النظمية
فواعل غير دولاتية عابرة للقوميات/الفواعل الدولاتية	النظريات التكاملية

Source : Brühl and Rittberger 2000, p. 8

ومن هذا المنطلق تتقارب دراسة الاعتبارات السببية الكامنة في التفاعلات بين الدولة (النظم الدولية) والفواعل غير الدولاتية مع نماذج نظرية اللعب game-theoretic models التي تساعد على فهم مزايا أو مشاكل التعاون في سياق تجريدي بعيدا عن تعقيد حالات التفاعل المؤسساتي في العالم الحقيقي.

3. الحوكمة العالمية: مقاربة مفاهيمية جديدة لتعدد الفواعل

في إجابته عن سؤال هل يمكن الحديث عن أبعاد عالمية جديدة في تحليل العلاقات الدولية، إضافة إلى الأبعاد الدولية الكلاسيكية، وما هو الإطار التحليلي المناسب لدراسة العلاقات الدولية على أساس تغير فاعليها وعملياتها؟ استخدم جيمس روزنو مصطلح الحوكمة العالمية للدلالة على تنظيم العلاقات بين الدول في ظل غياب سلطة سياسية شاملة (بن سعيد، ص. 135)، بحيث أكد أن العالم ما بعد الوستفالي هو ضحية للاضطراب الذي يعكس حالة الفوضى غير المتحكم فيها والتي تعبر عن وجود ثلاثة أزمات هي: أزمة السيادة: فقاعدة قدرة الدول على إدارة المشاكل تتراجع باستمرار؛ أزمة متعلقة بالإقليم: فالتوجه نحو العولمة يتجاوز نموذج الدولة؛ أزمة السلطة: تعدد الفواعل وتنوعهم ونسبية قدرتهم على الفعل تمنع قيام نظام مستقر.(بخوش 2004، ص. 89) فالحوكمة العالمية بهذا المفهوم هي منظور تحولي في الطريقة التي تحكم بها الدول، المنظمات ومجتمعات ما بعد الحداثة وذلك بسبب تحول أربعة عمليات أساسية: (Arts 2015, p. 8)

- نقل السياسات (relocation of politics): من الدولة إلى المنظمات الدولية والإقليمية.

- نزع الأقلمة (de-territorialization): كتعبير عن نشأة فضاءات سياسية جديدة تتعدى حدود الدولة القومية الإقليمية.
- توزيع أو نشر القوة السياسية (diffusion of political power): بين السلطات العامة، الفواعل شبه حكومية أو الخاصة.
- نزع الشرعية عن الدولة (de-legitimization of the state): والذي يعبر عن أزمة دولة الرفاه، فشل الدولة وغياب الأداء.

فالنموذج التقليدي التحليلي التنازلي (paradigm of top-down)، ومفاهيم قيادة الدولة، السيطرة وطرق الرقابة في التوجيه لم تعد كافية، بحيث تم طرح أشكال جديدة من الحوكمة والأدوات السياسية مثل: التشبيك، ترتيبات الفواعل العامة والخاصة، التنظيم الذاتي من قبل المنظمات التجارية، الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبين القطاعين المدني والخاص.كل هذا يشير إلى التحول من الحكومة إلى الحوكمة أم ما يعبر عنه بالحوكمة بدون حكومة، والاتجاه نحو إدارة الشؤون الدولية وفق نمط متداخل من الاعتماد المتبادل المركب بين مشاركين غير متجانسين، بحيث أن أي احتمال لانسحاب أحد المشاركين يكون بمثابة خسارة له. فالحوكمة العالمية تقر بالحاجة الضرورية للمؤسسات والأنظمة الدولية ودورها في تنسيق واستيعاب المصالح المتنوعة وتنظيم العمل الجماعي في التعاطي مع المشاكل الدولية. والأساس في إنشاء هذا التوجه الدولي الجديد يكمن في مفهوم الحوكمة العالمية كتكملة لنظام الدولة في التنظيم السياسي، بالنظر إلى أن سيادة الدولة ليست مطلقة. من جهة أخرى لا يوجد نموذج أو شكل واحد من الحوكمة العالمية، فهي سياق واسع، ديناميكي وعملية معقدة لصنع القرار التفاعلي، والتي تختلف باختلاف الظروف والموضوعات التي يتم تناولها (Duit and Galaz 2008, p. 2)

وهو ما يوضحه التالي: **جدول رقم 2: المضامين المختلفة للحوكمة**

المفهوم	المعنى
الحوكمة التقليدية (Old governance)	التوجه الدولاتي(أعلى-أسفل، السيطرة والرقابة).
الحوكمة الجديدة (New governance)	أنماط جديدة من الحوكمة (من شبكات العام والخاص إلى التنظيم الذاتي الخاص).
الحوكمة الكلية (All governance)	آليات التنسيق لتوفير الخير العام (عام، خاص أو مختلط)
الحوكمة المعيارية (Normative governance)	برنامج لتحديد التسيير العام أو الخاص(الحكم الراشد، التسيير العمومي الجديد وحوكمة الشركات).

Source : Arts 2015, p. 2.

4. المسارات السببية الكامنة وراء تفاعلات الدولة-الفواعل غير الدولاتية

تقليديا، لم يعتد الباحثون في العلاقات الدولية على تضمين واستيعاب الفواعل غير الدولاتية في كتاباتهم بدءا بهانز مورغانتو، كينيت والتز بالرغم من وجود مجموعة من الباحثين الذين أشاروا إلى وجود فواعل أخرى ضمن التفاعلات الدولية، فقد أجمعوا على افتراض أن تفاعلات الدول كوحدات هو الذي يشكل بنية الأنظمة السياسية الدولية، وكان هذا الافتراض حجر الأساس للتقليد الواقعي في العلاقات الدولية.فليس من الصعب أن نفهم لماذا لا تزال أدبيات العلاقات الدولية تعمل على دمج الفواعل غير الدولاتية في نقاشاتها

سواء كانت منظمات دولية، أو فواعل اقتصادية واستكشاف الأبعاد الإستراتيجية للفواعل غير الدولاتية وتأثيرها في النسق الدولي. (Wil Paley 2008, p. 3)

وقد تزامن ذلك مع نشوء المشاكل المتعلقة بسيطرة الدولة الوطنية على أعمالها، وتفويضها لبعض من سلطتها التسييرية إلى المؤسسات العالمية، خاصة مع نتائج ثورة المعلومات والعولمة التي عملت على تعميق تسارع النفاذية العابرة للقومية للفاعلين من غير الدول، نقل الخبرات وتقوية الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية للشبكات عبر الحدود. ويشير كاستلز (Castells) أن المنظور المعلوماتي الناشئ قد أدخل تقسيم جديد للعمل بين فواعل العلاقات الدولية، على أساس القيم والعلاقات والقرارات التي تفسح مجالا جديدا لفئة من العمال المرنين (flexi-workers) قادرين على الابتكار والاندماج عبر المشاركة في والسيطرة على شبكات المعرفة والمعلومات. ولدراسة كيف يتم تحويل وانتشار التأثير السببي من فاعل إلى آخر، سيتم الاعتماد على تطوير أربع آليات للتفاعل المؤسساتي (نقل المعلومات، الالتزامات المنشأة بموجب الفاعل، الآثار السلوكية للفاعل، والربط الوظيفي) (Frissen 1997, p. 112)

ويوضح الشكل التالي الخطوات الثلاثة التي تشتمل عليها عملية تفسير كيف يؤثر فاعل على فاعل آخر بدلا من تحليل العلاقات بين الظواهر على المستوى الكلي فقط، بحيث يتم تفسير تأثير ظروف أو معطيات المستوى الكلي على الفاعل "كخطوة أولى"، ثم كيف يمكن للفاعل أن يستوعب تأثير الأحداث على المستوى الكلي "كخطوة ثانية "، ليتم "كخطوة أخيرة" تفسير كيف يمكن تحقيق النتائج على المستوى الكلي لمختلف الفواعل، من خلال تفاعلاتهم ونشاطاتهم.

الشكل: رقم-1.مكونات الآليات السببية النموذجية للتفاعل المؤسساتي بنن الدولة والفواعل غير الدولاتية

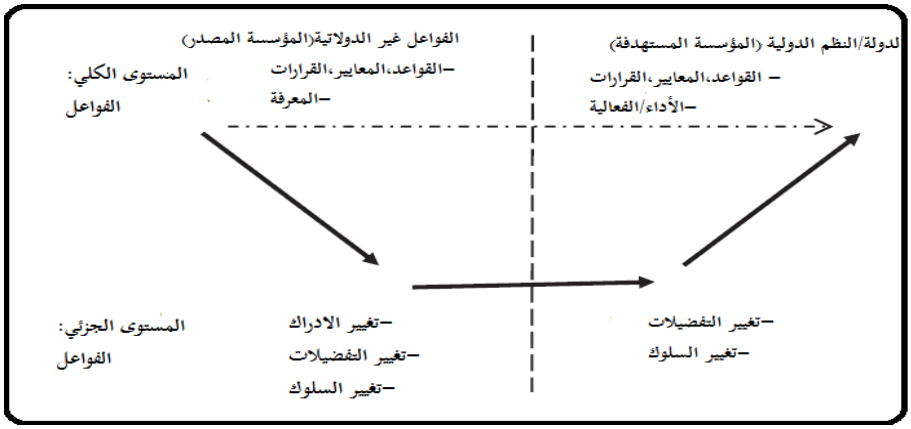

المرجع: Thomas, Sebastian,2000, p. 130

وتتمثل آليات التفاعل المؤسسي في أربعة آليات أساسية:

أ. الآليات السببية للتفاعل المعرفي Cognitive Interaction : يستند التفاعل المعرفي على قوة المعرفة والأفكار، بحيث يمكن تصوره كجزء من عملية **"التعلم ما بين المؤسساتي"** inter-institutional learning، فالمعلومات والأفكار التي تمتلكها الفواعل غير الدولاتية يمكن أن تعدل إدراك صناع القرار داخل الدولة، وهو ما قد يؤثر

بشكل كبير على عملية اتخاذ القرار فيها.وفي هذه الحالة تتجه الدولة إلى تكييف تفضيلاتها مع المعلومات التي تصلها من الفواعل غير الدولاتية.

ب. **الآليات السببية للتفاعل عبر الالتزام** Interaction through Commitment : يرتكز التفاعل من خلال الالتزام على قوة المعايير الدولية، بحيث أن عمل الفواعل غير الدولاتية على مراقبة الالتزامات قد يدفع بالدولة (المؤسسة المستهدفة) لتعديل تفضيلاتها وسلوكها التفاوضي بشأن القضايا التي تهتم بها.وهو ما يمكن تفسيره ضمن محاولة هذه الأخيرة الحفاظ على سمعتها والالتزام بوعودها، بالنظر إلى مستقبل اتفاقياتها وعلاقاتها التعاونية مع الدول الأخرى.

ج - **الآليات السببية للتفاعل السلوكي** Behavioural Interaction يرتكز التفاعل السلوكي على ترابط السلوك عبر مجالات المؤسسة المصدر(الفواعل غير الدولاتية)، والتي تقوم بتغييرات سلوكية تؤثر على دلالات التنفيذ في المؤسسة المستهدفة (الدولة). بحيث عادة ما تتموقع هذه الآليات على مستوى المخرجات وتؤثر على أداء المؤسسة المستهدفة في المجال الخاص بها، ويتم من خلالها إنتاج مجموعة من المخرجات، أو تكيف الدولة كاستجابة لهاته المخرجات.

د - **الآليات السببية للتفاعل التأثيري** Impact-Level Interaction: ترتكز هذه الأخيرة على ترابط أهداف الحوكمة النهائية للفواعل غير الدولاتية، بحيث يتأثر هدف الحوكمة النهائي لفاعل واحد مباشرة بالآثار الجانبية التي تنشأ من هدف الحوكمة النهائية لفاعل آخر.فهذا النوع يؤثر على فعالية المؤسسة المستهدفة. (Thomas,Sebastien,2000, p. 10)

	الآليات السببية	المحفز الرئيسي	الأساس المنطقي	الخصائص /الشروط الأساسية	الأثر المحتمل
المخرجات	التفاعل المعرفي	-توفير المعلومات أو الأفكار	-تكيف الدولة (المؤسسة المستهدفة) وفقا لنموذج الفاعل العقلاني -عند طلب المساعدة	-آثار غير مقصودة تشابه في معالجة القضايا -آثار مقصودة تداخل مجالات الحوكمة	-تساندي -حيادي أو تساندي
المخرجات	التفاعل عبر الالتزام	-التزام الدول	-تنافس في السلطة التنظيمية -سياسة عمودية -سياسة أفقية توزيع النشاط بأدوات حوكمة جديدة	-اختلاف الأهداف تداخل مجالات الحوكمة والعضوية -اختلاف الأهداف /تداخل مجالات الحوكمة	-تعطيلي / اضطراب -تساندي
المخرجات	التفاعل السلوكي	تعديل من طرف الدول	-التزامات صراعية متنافسة -تنفيد عمودي -تدعيم التنفيذ عبر أدوات حوكمة إضافية	-اختلاف العضوية/ تداخل مجالات الحوكمة - اختلاف في أدوات الحوكمة / تداخل في مجالات الحوكمة	-تعطيلي مضطرب -تساندي
المخرجات	التفاعل التأثيري	-التأثير في الهدف النهائي للحوكمة	-تأثير الهدف النهائي للحوكمة لفاعل واحد على هدف الحوكمة النهائي للفاعل الآخر(الدولة)	-ارتباط وظيفي بأهداف الحوكمة النهائية	-تساندي/ حيادي أو تعطيلي

خاتمة:

يعد تنامي أدوار الفواعل غير الدولاتية ضمن نسق النظام الدولي والسياسة الدولية نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى لإعادة النظر في المداخل والمقاربات النظرية التقليدية، وتشكيل أخرى جديدة تستطيع تفسير طبيعة هذه الفواعل وأهمية أدوارها في السياسة العالمية جنبا إلى جنب مع الدولة باعتبارها وحدة التحليل المهيمنة.فلم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية، كما أن التحديات الجديدة التي تعمقت مع تسارع وتيرة العولمة فرضت على هذه الأخيرة تبني منظور تشاركي في تفاعلاتها مع الفواعل الأخرى عبر سلسلة من التحالفات، والأجندات التي تم فهمها بعيدا عن المجال التقليدي لمركزية الدولة.فقد أصبحت الآن مهمة الكشف عن أهمية الفواعل غير الدولاتية وإبراز المزايا النسبية التي تتمتع بها وتضمينها في تفاعلات العلاقات الدولية مسألة جوهرية، يكرسها الواقع الدولي بصورة تحتم إعادة النظر في التحليلات السائدة وتجديدها وفق هذه المتغيرات، وذلك بتضمينها قيما جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة ومتغيراتها، تعمل على الربط بين الدولة والفواعل غير الدولاتية، وتعزيز متطلبات فهم تمكين الفواعل غير الدولاتية بمتخلف أنماطها كأفضل إستراتجية لتفعيل دورها وتجسيد المنطق التشاركي في التفاعلات المؤسساتية بين مختلف الفواعل.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1.بيليس، جون و ستيف، سميث. 2004. عولمة السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

2. كيت، مارغريت و كاترين بكنك. 2005. نشطاء بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية. ترجمة: لينا حمدان البلاونة. لبنان: دار البشير.

3 –بن سعيد، مراد. 2014. من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية: التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي.

4. بخوش، مصطفى. 2004. مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة المفكر (3).

باللغة الانجليزية:

1. Wil Paley, Abram. 2008. Non-State Actors in International Politics: A Theoretical Framework. A Thesis Submitted to the office of Graduate Studies of Texas A & M University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master Of Arts.

2. Dinar, Ariel and José Albiac(eds.). 2008. Game Theory and Policymaking in Natural Resources and the Environment. London: Routledge.

3. Duit, Andreas and Victor Galaz. 2008. Governance and Complexity: Emerging Issues for Governance Theory. International Journal of Policy, Administration, and Institutions, 21(3).

4. Arts, Bas. 2015. Non-State Actors in Global Environmental Governance: New Arrangements Beyond the State. Accessed: 12/11/2015

<http: //library.wur.nl/WebQuery/wurpubs/fulltext/20348>

5. Avant, Deborah and Martha Finnemore.2010. Who Governs The Globe?. UK: Cambridge University Press.

6. Sellers, Jefferey M. 2010. State-Society Relations Beyond the Weberian State, Handbook of Governance. London: Sage Publications.

7. Frissen, Paul. 1997. The Virtual State: Post-Modernisation, Information and Public Administration, in Brian, D. Loader and Thomas, Day (eds.). The Governance Of Cyber Space, Politics, Technology and Global Restructuring. London: Routledge.

8. Stubbs, Paul. International Non-State Actors and Social Development Policy. Accessed: 28/02/2014.
<journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/14680181030033003>

9. Coate, A. Roger. 2000. Civil Society As A Force For Peace.
<www.gmu.edu/academic/ijps/vol9_2/Coate_92IJPS.pdf>

10. Brühl, Tanja and Volker Rittberger. From International to Global Governance: Actors, Collective Decision-Making and the United Nations in the World of the Twenty First Century. Accessed: 28/02/2012
<http: //archive.unu.edu/unupress/sample-chapters/GlobalGov.pdf>